مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

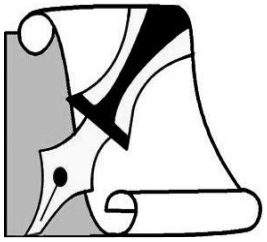

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

واشنطن تعطي دفعاً للتنسيق الأمني الثلاثي بالإبقاء على رتبة جنرالها و«غانتس» يشيد بدور «عباس» في الحفاظ على استقرار الكيان

غنيٌ عن التعريف أنه لا مكان للصدف في السياسة. فما إن سكتت أصوات المدافع، توقّف هدير طائرات الاحتلال التي صبّت حمم قذائفها على غزة وأهلها، وحوّلت أجساد أطفالها الطرية إلى أشلاء. وبعد أن لمست واشنطن أهمية التنسيق الأمني بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، الذي أسهم بشكل فعّال في نجاح الاحتلال بعمليات الاغتيال (الموجعة) لقادة «الجهاد» خلال العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة؛ وأيضاً في حملات الدهم والإغارة على عناصر المقاومة في الضفة الغربية وإعدامهم ميدانياً. وفي توقيت لافت بالغ الدلالة والأهمية، قرّرت وزارة الدفاع الأميركية – البنتاغون، في منتصف آب 2022، عدم تخفيض منصب المسؤول عن التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة وكلٍ من تل أبيب والسلطة الفلسطينية، من رتبة جنرال إلى رتبة عقيد، وذلك بعد شهور من الضغوط المحلية والدولية للإبقاء على المنسّق برتبة جنرال بثلاث نجوم، أي (فريق).

ما هي أهمية هذه الخطوة لكل من «إسرائيل» وواشنطن؟ لنكتشف الأمر معًا

لشهور خلت جادل المشرّعون الديمقراطيون والجمهوريون، من مجلسي النوّاب والشيوخ في الكونجرس الأميركي، وكذلك "وزارة الخارجية ووزارة «الدفاع» الإسرائيلية وخبراء أمنيين"، بأن خفض رتبة المنصب إلى رتبة عقيد من شأنه أن يضرّ بالتنسيق الأمني وموقع الولايات المتحدة في المنطقة. والكلام هنا لوسائل إعلام إسرائيلية وامريكية مقرّبة من دوائر القرار في كلِا البلدين.

ومن بين هؤلاء كان السيناتور ليندزي غراهام، عضو لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ، الذي أعرب عن اعتقاده بأن هذا وقت محفوف بالمخاطر بالنسبة لإسرائيل؛ ومن الضروري بالنسبة لواشنطن المحافظة على رتبة جنرال ثلاث نجوم (فريق) عندما يتعلق الأمر بتنسيق الأمن بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل».

وما يجدر التوقف عنده، وقراءة تداعياته المستقبلية، أنه من خلال الحفاظ على الرتبة العسكرية لمنسق الأمن الأميركي كما هي، يكون الرئيس الأميركي جو بايدن قد رفع من مستوى الوضع الذي كان عليه في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب في إطار دعم السلطة الفلسطينية.

ما هي دوافع واشنطن للتمسك بالتنسيق الأمني الثلاثي: الإسرائيلي ـ الأمريكي ـ الفلسطيني؟ لنستعرض معًا رؤية المسؤولين الأمريكيين

لا جدال في أن واشنطن لا تُقدم على أي إجراء أو خطوة إلاّ إذا كانت تصبّ في مصلحة الأمن الصهيوني أولاً وأخيراً، وهو ما سنراه لاحقاً في قضية رتبة مسؤول التنسيق الأمني الأمريكي.

وفي التفاصيل، أن القرار كان قد اتخذ قبل وصول جو بايدن إلى الرئاسة؛ ولكن إدارة بايدن أرادت تنفيذ توجيهات الكونغرس من خلال تقليص "الجنرالات والأدميرالات المنشورين في القواعد والمناصب حول العالم".

كان البنتاغون (في عهد بايدن) عازمًا على تنفيذ الخطة، حتى واجه الاقتراح معارضة شرسة من جميع الأطياف السياسية، بما في ذلك وزارة الخارجية الأميركية والمسؤولون الإسرائيليون، حيث قال مؤيّدو الحفاظ على "رتبة جنرال" في مجلس الأمن القومي الأميركي، إن تخفيض الرتبة كان سيمنع المنسّق الأمني من الوصول إلى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ذوي الصلة، والمهمّين لبرنامج التعاون الأمني، وسيرسل إشارة مفادها أن واشنطن لم تعد تعطي الأولوية للتعاون بين القوات المسلّحة الإسرائيلية والفلسطينية.

أما الدافع الأكبر لهذا القرار، برأي المسؤولين الأمريكيين، أن التنسيق الأمني يُعدّ ضرورة بالغة الأهمية لاستمرار التعاون بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وقوات الأمن الفلسطينية، بهدف ما تسمّيه واشنطن "قمع الجماعات الفلسطينية التي تشن هجمات على المدنيين والجنود الإسرائيليين، وذلك كجزء من سياسة القضاء على جماعات إرهابية مثل حماس، بحسب موقع آكسيوس الأمريكي المشهور.

والأكثر إثارة وأهمية أن هذا التعاون، الذي دعمته الولايات المتحدة ليس فقط من خلال مجلس الأمن الأميركي، ولكن من الكونغرس الأميركي أيضاً، وبمئات الملايين من الدولارات كمساعدة أمنية للسلطة الفلسطينية، "كان أساسياً في الانخفاض الحاد في العنف في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية 2000–2005 "، وفقاً للسيناتور الأمريكي غراهام.

وبموازاة ذلك، استعرضت صحيفة «جويش كيرنتس» الصهيونية، في 16 آب 2022، الفوائد التي عادت على «إسرائيل» من جرّاء التنسيق الأمني، وفي مقدّمتها تصعيد السلطة الفلسطينية عمليات قمع المعارضة الداخلية، وتصفيتها لمنتقدي التنسيق الأمني، مثل نزار بنات، الذي قتل على يد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في تموز 2021. ومع أن معظم الفلسطينيين يرفضون التعاون الأمني الإسرائيلي – الفلسطيني، ويدعون إلى وقفه، ويرون أنه تعاون مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي وخيانة للقضية والقدس، فإن نجاحات السلطة في إفشال والإفشاء عن عمليات للمقاومة وعناصرها، قد أكسبها دعمًا من واشنطن ومن جميع الأطراف الغربية الداعمة للكيان.

وتنسب صحيفة جويش كيرنتس إلى الباحث الفلسطيني غيث العمري، الزميل البارز في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، أحد واجهات اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، والذي كان قد عمل كجزء من الفريق الفلسطيني المفاوض في تسعينات القرن الماضي، والذي عارض تخفيض البنتاغون المزمع، قوله إن "هذا القرار هذا هو أحد المجالات التي يوجد فيها إجماع فلسطيني وإسرائيلي."

وانطلاقاً من ذلك كله، وللحفاظ على دور مجلس الأمن القومي الأميركي، والذي يعتبره الكثير في واشنطن ناجحاً في إطار الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، حشد الجمهوريون والديمقراطيون طاقاتهم للضغط على البنتاغون لعكس مسار سياسة كانت خارجة عن بقيّة أجندة بايدن بشأن فلسطين، حيث إن "تخفيض هذا المنصب كان من شأنه أن يقوّض البرامج الأمنية المهمة،، ويُضعِف الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وهو ما يدعمه ويرعاه مجلس الأمن الأميركي، بحسب رسالة وجّهت إلى وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، ووقّع عليها 32 عضوًا في مجلس الشيوخ من الحزبين في شهر حزيران الماضي.

تبعاً لذلك، عارضت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية خطة خفض رتبة المنسّق من فريق إلى عقيد، معتبرة أنها تشكّل خطراً على التعاون مع القوات الفلسطينية التي تعدّها حاسمة لكبح الهجمات على «إسرائيل».

هل ستؤثّر أزمة تصريحات الرئيس عبّاس عن الهولوكوست في ألمانيا، والغضب الإسرائيلي والغربي منه، على التنسيق الأمني؟

بالرغم من كلّ حفلة الضجيج والصخب والصراخ المفتعلة ضد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، على خلفية تصريحه عن " الهولوكوست" خلال مؤتمر صحافي مع المستشار الألماني، أولاف شولتس، في برلين – مع أنه تراجع عنه نافياً بشدة أنه "ينكر المحرقة الصهيونية" المزعومة، وأنه تحدث فقط عن المجازر التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها بحق الفلسطينيين ـ إلا أن الرجل يبقى حاجة اسرائيلية، وضرورة لا غنى عنها لدوره

في الحفاظ على أمن «إسرائيل»، نظراً لمساهمته الكبيرة في توفير الحماية لها، بشهادة المسؤولين الصهاينة أنفسهم.

أما الدلالة على ذلك، ففي قول وزير «الأمن» الإسرائيلي، بيني غانتس، "علينا الحفاظ على استقرارنا الأمني، وأن نحرص على التنسيق الأمني. ولا ننفّذ ذلك مع الأم تريزا، وأنا أنفذ ذلك مع الذي يتواجد في الميدان. هذه هي طبيعة الأمور. وأُعلن أمام الجميع: نحن موجودون هنا، والفلسطينيون هنا أيضاً، وينبغي إقامة علاقات معهم. والتقيتُ مع «أبو مازن»، مرّة في منزله، ومرة في منزلي، ومرة في مكتبه في رام الله. ولا توجد هنا مسألة صداقة شخصية"، مضيفاً أنه "لا توجد خطة للقاء آخر في الفترة القريبة."

وتابع «غانتس» أنه سيلتقي مع الرئيس الفلسطيني "كلما دعت الحاجة إلى ذلك، من أجل ضمان مصالح دولة إسرائيل، وسأفعل ما هو صائب من أجل دولة إسرائيل. وإذا كانت هناك حاجة إلى لقاء من أجل الاستقرار، ومن أجل الاستمرار بأفق لمواصلة حوار كهذا أو ذاك مع الفلسطينيين، فهذه مصلحة كلا الجانبين في نهاية الأمر."

أما الأخطر في تصريح غانت فكان في التساؤلات التي طرحها: "ما هو البديل؟ أن تنشأ منظمة راديكالية أكثر من «أبو مازن» ومن «حماس»؟ هل «الجهاد الإسلامي» أفضل من «أبو مازن»؟

ومع أن «غانتس» جاهر بأن قائمة "المعسكر الوطني" التي يرأسها لا تدعو إلى حلّ الدولتين، لكنه استطرد قائلاً "ومن يعتقد أنه سيكون هنا عام 1948 مرة أخرى والفلسطينيين لن يبقوا، فإنه يعيش في وهم. ومن يعتقد أنه سنعود إلى حدود العام 1967، أي نحن هنا وهم هناك، يعيش في وهم. والطريقة الوحيدة هي أن نحلّ ذلك معا، أن نقلص الصراع، ونحافظ على الأمن، ونطور الاقتصاد. والطموح هو تقوية دولة إسرائيل عبر تقوية السلطة الفلسطينية."

ولخص «غانتس» رؤية إسرائيل للسلطة، بالتأكيد على أن الضفة الغربية هي "موضوع أمني – سياسي بارز. وعلاقتي مع الفلسطينيين هي علاقة متواصلة، ومكتبانا يُطلعان بعضهما الآخر، وأنا مسرور أنه هو (عباس) أيضاً طلب هذا الأمر."

كيف تنظر «إسرائيل» حالياً إلى الوضع في قطاع غزة حالياً؟

حسب تقديرات إسرائيلية، فإن الهدوء في قطاع غزة يمكن أن يستمر لوقت طويل نسبياً، وردّت ذلك الأسباب الآتية؛ أوّلها: ثمّة اعتقاد إسرائيلي بأن حركة حماس "مرتدعة" منذ العدوان على غزة في العام الماضي.

ثانيها: يتعلق بما يصفه الاحتلال بـ"الجَزَر" الذي يقدمه إلى «حماس» على شكل "تسهيلات مدنية" للقطاع.

ثالثها: القناعة الإسرائيلية بأن «الجهاد الإسلامي»، وبعد الضربة التي تلقّتها، لن تدخل في مواجهة جديدة مع «إسرائيل» من دون دعم مسبق من جانب «حماس».

وفي سبيل الحفاظ على هذه الأهداف ـ التي تزعم إسرائيل أنها حقّقتها بعد عدوانها الأخير على غزة ـ وفي خطوة هدفها احتواء الغضب المتنامي جرّاء الحصار غزة، وتداركاً لتفجّر الأوضاع هناك، أعلن بيني غانتس عن زيادة عدد تصاريح العمل للعمال من قطاع غزة، بـ1500 تصريح، ليصبح إجمالي عدد التصاريح 15,500 تصريح؛ على أن يدخل القرار حيّز التنفيذ الأحد في 20 اب، شريطة استمرار الهدوء في القطاع.

واللافت في هذا القرار هو إقدام «إسرائيل» على ضمّ النساء إلى خطة زيادة التصاريح، إضافة إلى زيادة حجم الصادرات من القطاع والواردات إليه، ورفع كميّات المياه والأسمدة للمزارعين، وتسوية مكانة 7 آلاف مواطن في غزة في السجلّ السكاني الفلسطيني، وإدخال مخارط إلى ورشات حدادة؛ فضلاً عن الموافقة على إقامة مصر لثلاثة أحياء جديدة في القطاع.

وما هي استراتيجية «إسرائيل» للتعامل مع حماس مستقبلاً

بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، كشف مسؤولون صهاينة أن إسرائيل تتجه للتعامل مع "حماس" وفق سياسة "العصا والجزْرة."

وتتمثل "العصا في أن حماس من الآن فصاعداً هي المسؤولة الوحيدة عن ما يحدث من غزة، وأن «إسرائيل» لن تقبل بأن يتم الرد على اعتقال في الضفة الغربية بعمليات من غزة."

فيما تتمثل الجزرة بالسماح لعشرات آلاف العمّال بدخول «إسرائيل» للعمل، مع الاستعداد لمنح الفلسطينيين تسهيلات أخرى من أجل التخفيف عن السكان في غزة.

لكن، برأي هؤلاء المسؤولين الصهاينة، هذا لا يعني أنه لن تكون هناك عملية كبيرة ضد «حماس» في المستقبل؛ فهي إن لم تجرِ خلال أشهر، ستجري بعد عام أو عامين، فلا حلول فعّالة في غزة، وفق رؤيتهم.

ومع ذلك، هناك في دوائر القرار الإسرائيلية من يعتقد أن على تل أبيب التعايش مع فكرة سيطرة «حماس» على غزة، وأن أي عملية عسكرية ضد «حماس» في غزة ستكون عواقبها مؤلمة جداً على إسرائيل."

وماذا عن «الجهاد الإسلامي»؟

في الواقع، يرفض عدد من المحلّلين الصهاينة التقديرات القائلة بهزيمة «إسرائيل» لحركة الجهاد الإسلامي في العملية الأخيرة. إذ يعتبرون أنه تمّ إضعاف الجهاد مؤقتاً، ولكنهم يؤكدون أن الحركة ستعيد بناء نفسها، من حيث البُنى التحتية والصواريخ وغيرها؛ ولكن ذلك سيتطلب وقتاً. فالجهاد – وفق رؤيتهم – قد تسعى لتنفيذ هجمات على «إسرائيل»، ولكن ليس من غزة وإنما من الضفة الغربية وفي «إسرائيل» نفسها، وربما في الخارج (ضد أهداف إسرائيلية).

الخلاصة

يبدو أن الثابت الوحيد في سياسة السلطة الفلسطينية هو استمرار التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، والذي يعدّ بمثابة بنك معلومات لعمليات الجيش الإسرائيلي ضد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية.

فموجة حملات القتل والدهم والاعتقال في الضفة كانت غير مسبوقة في الفترة الأخيرة، من قِبل قوات الجيش وحرس الحدود، الذين يدخلون كل ليلة تقريباً لتنفيذ عمليات اعتقال أو إعدام في مخيّمات اللاجئين والمدن الفلسطينية. غير أنها لم تكن تجري بشكل هينّ، بل غالباً ما تواجَه هذه الاقتحامات بمقاومة شديدة نسبياً، وبسلاح ناري، خصوصاً في شمال الضفة.

وأكثر من ذلك، فإن «إسرائيل» التي تبدو راضية عن النجاحات التي حقّقتها ضد «الجهاد»، والتي يعود جزء منها إلى التنسيق الأمني، ثمة شيء آخر يقضّ مضاجعها، وهو أن تأثير سلسلة الاغتيالات لمسؤولي «الجهاد» في القطاع، وإن كان موجعاً، لن يدوم طويلاً. فكثيراً ما امتلأت صفوف الحركة من جديد بسرعة، وبشكل مبكر أكثر ممّا توقعت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، حيث ما لبث أن ظهر قادة آخرون للجهاد بدلاً من الذين تمّت تصفيتهم؛ وهذا يعني بالنسبة للكيان الغاصب الدخول في عملية مطاردة وتتبّع، وربما تتطور الى مواجهة جديدة؛ وبالتالي وقوع خسائر وصواريخ إضافية على الكيان، أي الرجوع إلى المربّع الأول.